فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٤٠، يناير ٢٠٠٣، شوال/ ذو القعدة ١٤٢٣ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

كل الجهود لوقف مشروع التخريب واقامة دولة القانون

بعد قرابة العامين على طرح مشروع ما سمي «ميثاق العمل الوطني» من قبل الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة واقراره من قبل المواطنين في استفتاء شعبي مثير للجدل، بدأ العد العكسي لحالة الاستقرار السياسي التي كان المواطنون يحلمون بها، وانتشرت المخاوف من عودة التوتر مجددا. وفي جوهر الأزمة التي تتفاقم تدريجيا تعمق الشعور الشعبي بالتنصل من ذلك الميثاق وكل ما ترتب عليه بما في ذلك تحويل البلاد الى ملكية وفرض دستور الملك ومجالسه. وملخص الاشكالية ان المواطنين عندما أقدموا على اقرار الميثاق الذي طرحه الشيخ حمد اشترطوا ضمانات وتعهدات من العائلة الحاكمة بثلاثة امور اساسية: اولها حاكمية دستور ٧٣ على الميثاق، وثانيها ان اي تغيير في ذلك الدستور يجب ان يكون وفق الآلية التي تنص عليه مادته الـ ١٠٤ التي تحصر التغيير بالمجلس الوطني المنتخب، وثالثها انه في حال تقسيم السلطة التشريعية الى مجلسين فان التشريع يختص بالمجلس المنتخب وان يكون مجلس الشورى المعيّن للمشورة فقط. وقد اعطيت ضمانات وتعهدات مكتوبة نشرت في الاعلام المحلي الرسمي على لسان الشيخ حمد ووزير العدل وولي العهد، الامر الذي دفع المواطنين للتصديق على ذلك الميثاق. وفي اطار محاولات التضليل والخداع من قبل العائلة الحاكمة، تواصلت سياسة المكرمات والتشويش طوال العام التالي، ولم تكتشف الخديعة الا عندما أصدر الشيخ حمد دستوره الجديد والغى دستور البلاد الشرعي في فبراير الماضي. ومنذ ذلك اليوم بدأ العد التنازلي لمشروعه الذي كان يعتقد انه اصلاحي، ولكنه اصبح اليوم في نظر المواطنين اكثر تخريبا من اي مشروع سبقه. ولذلك يسود شعور عام بعدم الزامية الميثاق الوطني بعد ان تنصلت العائلة الخليفية الحاكمة من التزاماتها وتعهداتها المصاحبة له. وعليه يتعمق الشعور يوميا بعدم الاعتراف بالنظام الملكي والسعي للاطاحة به وبدستور الملك ومجالسه بكافة الوسائل السلمية المشروعة. وتعتمل تحت السطح مشاعر الغضب بسبب هذه الخديعة الماكرة وسياسات الالتواء والتشويش والخداع.

اما وصف مشروع الشيخ حمد بالتخريبي فمنطلقه عدد من الحقائق: اولها اعلان الشيخ حمد عن سياسة تغيير التركيبة السكانية بشكل جوهري. ولتسهيل تلك الجريمة الانسانية ذات الطابع الثقافي والديني، احتوى المشروع على خطوتين اساسيتين: اولاهما الغاء المادة الدستورية التي تمنع ازدواجية الجنسية، وبذلك سهل الحكم لنفسه مهمة اعطاء الجنسية البحرينية لغير البحرينيين الذين يرفضون التخلي عن جنسياتهم الاصلية، والثانية، اصدار الشيخ حمد مرسوما بقانون يسمح للمواطنين الخليجيين الذين يتجاوز عددهم الخمسة عشر مليونا بالحصول على الجنسية البحرينية مع الاحتفاظ بجنسياتهم الاصلية. هذه الخطة الجهنمية لتغيير التركيبة السكانية في البحرين اصبحت مكشوفة ولكن الاهتمام بها ما يزال محدودا نظرا للسرية المطلقة التي تتم بها ورفض العائلة الخليفية كشف الارقام المتعلقة بها. وثانية الحقائق المرتبطة بالمشروع التخريبي الغاء دستور البلاد الشرعي بجرة قلم واحدة من قبل الشيخ حمد، وفرض دستور جديد رسمه وفق ما يناسبه بدون ان يكون للمواطنين اي دور في مناقشته او اقراره. وهذه الجريمة لم تتم حتى في الحقبة السوداء التي لم يستطع رئيس الوزراء ان يعلن خلالها الغاء الدستور التعاقدي الشرعي بل اكتفى بالاعلان عن تعليق العمل ببعض مواد ذلك الدستور. اما الشيخ حمد فقد ارتأى ان يكون الاجراء حاسما وجذريا فألغى الدستور جملة وتفصيلا. وثالثة الحقائق التي تميز المشروع التخريبي تتمثل بتغييب دولة القانون والعمل وفق نظام مكرمات خاص يكون فيه الحاكم هو الآمر والناهي، فقد استمر في اصدار مراسيم ملكية بالقوانين التي يريدها بدون دراسة او استشارة، واصبح يتصرف كحاكم مطلق في ما يتعلق بادارة البلاد.

ورابعة الحقائق يتمثل بتكريم مرتكبي جرائم التعذيب وحمايتهم. وقد بدأ ذلك بمنحهم اوسمة الشيخ عيسى من الدرجات الاولى والثانية والثالثة (وفي مقدمة الذين تم تكريمهم ايان هندرسون وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وعادل فليفل وخالد الوزان وهم أشرس المعذبين الذين عرفهم تاريخ البلاد). وبعد ذلك تمت ترقية عدد منهم، وأصدر الشيخ حمد قرارا بتعيين عبد العزيز عطية الله رئيسا لجهاز الامن برتبة وزير، وأخيرا اصدر المرسوم بقانون رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٢ الذي يحمي مرتكبي جرائم التعذيب من المحاكمة. وجاء اصدار ذلك القانون بناء على شرط قدمه عادل فليفل الذي كان على وشك الاعتقال في استراليا كمجرم ضد الانسانية. وهدد فليفل العائلة الحاكمة بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية بانه سيكشف خفايا جهاز التعذيب وسوف يجرهم معه اذا سقط، وانه لن يعود حتى يصدر قانون صريح بحمايته وزملائه، فاصدر الشيخ حمد ذلك القرار المشؤوم. وخامسة الحقائق تتمثل بسياسة الترغيب والترهيب لرموز المعارضة، واستطاع خلخلة صفوفها في البداية قبل ان تدرك حجم المؤامرة وتعود الى استوائها لتنطلق مجددا في معارضة مشروع الشيخ حمد. والحقيقة السادسة ذات الصلة بالمشروع التخريبي تتمثل بتكريس الطائفية السياسية كنمط للتعامل المستقبلي للعائلة الخليفية مع شعب البحرين. وقد تجلت هذه الحقيقة في التعيينات السياسية والادارية والانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الملك لاحقا.

في ظل هذه الحقائق الدامغة، فقد انكشفت ملامح المشروع التخريبي بوضوح، خصوصا بعد الانتخابات الاخيرة لنصف اعضاء مجلس الملك الذي أسماه «مجلس النواب». ولم يعد الآن الحديث عن مشروع اصلاح حقيقي، ولم تعش البلاد حالة من التخريب السياسي والانساني والاخلاقي كما تعيشه اليوم وذلك منذ الاحتلال الخليفي لجزر البحرين في ١٩٨٣. ويحل العام الجديد هذا العام بمعنويات تتأرجح بين خيبة الأمل في مشروع الشيخ حمد، والامل في قيام معارضة جديدة بدماء شابة تواصل المشوار الذي بدأه الآباء والاجداد الذين عانوا الشقاء والنصب لتحقيق حياة كريمة آمنة. فلم يعد لدى الحكم ما يستطيع تقديمه بعد هذا المسلسل المأساوي خلال العامين الماضيين. ويتساءل الكثيرون عن مغزى انتظار الشيخ حمد عامين كاملين بعد توليه الحكم في اثر وفاة والده قبل اعلانه عن مشروعه. فالمعروف عادة ان الحاكم الجديد الذي يسعى للاصلاح يعلن ذلك بعد استلامه الحكم مباشرة، وكان بامكان الشيخ حمد الاعلان عن اطلاق سراح السجناء السياسيين فور استلامه الحكم، ولكنه انتظر عامين قبل ان يفعل ذلك، الامر الذي يوحي بانه كان يدرس وسائل تمرير مشروعه بأقل مقاومة في البداية على الاقل. وقد تحقق له ذلك. اما الآن فالوضع تغير كثيرا، وانقلبت مشاعر الحب والمودة التي استطاع في بداية الامر زرعها في النفوس الى مشاعر بالغضب مما آلت اليه الامور وما استبطنه مشروع التخريب. وما يزيد من غضب ابناء البحرين ان هذا المشروع مستمر في الخفاء بعيدا عن الضجيج الاعلامي، تماما كما كان يحدث عندما كان دستور الملك قيد الاعداد. لقد اصبحت معالم الحقبة المقبلة تزداد تبلورا، حيث اصبح على المعارضة، او الجيل الجديد منها، مهمة اعادة بناء هياكلها وتوضيح معالمها واهدافها وخططها بعيدا عن الاضواء. وهناك توجه للعمل السرّي مجددا بعد ان اصبحت مهمة مواجهة مشروع التخريب اصعب كثيرا من السابق. الامر المؤكد ان شعب البحرين لن يستسلم لهذا المشروع ولا لعقلية الاستبداد التي تتميز بها العائلة الحاكمة، وسوف يواجه ذلك بعمل دؤوب ومتواصل في الداخل والخارج حتى يقضي الله امرا كان مفعولا.

بيان الجمعيات السياسيةحول البرنامج الحكومي

تدارست الجمعيات السياسية الأربع البرنامج الحكومي الذي قدمته السلطة التنفيذية إلى المجلس الوطني، من منطلق الدور والمسؤوليات الملقاة عليها في تطوير مسيرة العمل الوطني وتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية لشعب البحرين وإبداء الرؤى والملاحظات التي تعتقدها خدمة للمصالح الوطنية العليا

إن الجمعيات الأربع ترى أن البرنامج الحكومي رغم شموليته إلا أنه قد جاء بصياغات عمومية وإنشائية لم ترق إلى مستوى البرنامج الاستراتيجي الذي يحدد الأهداف الواضحة وآليات وماديات تنفيذها واستغرق في طرح بعض القضايا دون أن يحدد لها أولويات أو سقوفا زمنية لتحقيقها وفي الوقت الذي كان ينتظر المواطنون شمول البرنامج للهموم والقضايا المجتمعية الأساسية وسبل حلها ومعالجتها ، فقد جاء البرنامج خال من ذلك خاصة فيما يتعلق بالمسألة الدستورية وآفاق معالجتها رغم محوريتها وأهميتها وقناعة قطاعات شعبية واسعة بضرورة إعطائها الأولوية القصوى في المعالجة كونها تؤثر تأثيرا قويا ومباشرا على كافة قضايا التنمية الأخرى كما خلا البرنامج أيضا من تصورات معالجة الفساد الإداري والمالي الذي وردت ضرورة معالجته في الخطاب السامي لجلالة الملك وغابت أولويات العمل الحكومي عن العرض وهو ما يستدعي أن تتعامل السلطة التنفيذية بشفافية وروح منفتحة لطرح المشكلات وسبل معالجتها لكي تكون المساءلة حول تنفيذ البرنامج واضحة ودقيقة كما اختفت عن البرنامج قضايا أساسية تؤرق المواطن كقضايا حقوق المرأة وتمكينها من المشاركة السياسية والاقتصادية الفاعلة، كذلك قضايا التجنيس وقضايا حقوق الإنسان وآليات تطوير الأجهزة الأمنية لتصبح قادرة على التعامل مع المرحلة القادمة برؤية جديدة بعيدا عما اعتادت على ممارسته في ظل قانون أمن الدولة المقبور وكبت الحريات كما نطرح تساؤلات أيضا عن وضع مؤسسات المجتمع المدني وآليات تطوير العمل السياسي للجمعيات وتحويلها إلى أحزاب حتى تواكب مفهوم المملكة الدستورية..

كما تلاحظ الجمعيات الأربع في هذا الصدد افتقار البلاد إلى رؤية علمية ومدروسة مدعمة بالأرقام عن المشاكل التنموية والاقتصادية التي تعاني منها وحجمها وأولوياتها وتشابكاتها، كذلك افتقار البلاد إلى خطة استراتيجية تنموية مستقبلية تبين فلسفة وأهداف التنمية ومرتكزاتها البشرية والمادية وفق أسس منهجية إن الجمعيات السياسية الأربع سوف تعكف على دراسة ردها التفصيلي ورؤاها حول البرنامج الحكومي وسوف تطرحه للحوار الوطني الشامل آملة أن يساهم ذلك في إثراء الحوار والخروج بحلول عملية لمعالجة قضايانا الوطنية، ونطالب في الوقت نفسه السلطة التنفيذية بنشر تفاصيل البرنامج الحكومي وآليات تنفيذه بروح من الشفافية وتشخيص المشكلات وترتيب الأولويات المجتمعية.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية التجمع القومي الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية العمل الإسلامي/٢ يناير ٢٠٠٣

محروم من العمل في بلدي

صاحب هذه الاسطر عاطل عن العمل ككثير من ابناء البحرين العاطلين عن العمل الذين صرفوا احلى ايام حياتهم في الدراسه بغية تامين مستقبل مشرق لهم ولبلادهم. قرر صاحبنا في ذات يوم ان ياخذ بنفسه و يزور انحاء مختلفه من بلاده لقتل الوقت الذي يسير ببطء، فقد تقدم بطلبات عمل في كل شركات و مؤسسات البلاد ودق ابواب وزارة العمل لمرات عديده حتي ان الحراس هناك عرفوه من كثرة تردده.ولكن بلا فائدة. فلقد مضي على تخرجه اكثر من خمس سنوات وهو مازال يعيش على كد ابيه الذي يحتاج الي التقاعد ولكن من يعيل هذه الاسرة الكبيرة الذي ينتمي اليها الشاب العاطل.

سمع الشاب العاطل عن مدينة تسمى مدينة سافرة النموذجية، و لكنه لم يزرها قط في حياته. فقرر ان يقوم بجولة في هذه المدينة التي سمع عنها الكثير من الاقاويل والاحاديث. وعندما دخل المدينه لم يصدق ما راى، فإذا به يحس نفسه غريبا في بلاده. فالطبيعة السكانية مختلفة عما تعود عليه . فكانه يسير في طرق صنعاء تارة وباكستان تارة اخري وكان يصادف عائلة من الاردن و لفيفا من شباب دير الزور السورية. ولكن ما ابهره في هذا كله هو التنسيق الهندسي الحديث الذي بنيت عليه المدينة و المرافق التي توجد بها. فهي مدينة باكملها حيث بها المستشفي و السوق الكبير والشوارع المبلطة التي يفتقدها الشاب في قريته الصغيرة. و من الامور التي جذبت انتباه الشاب هو ان كل رجال المدينه يعملون في وزارة الداخلية. و كلهم من المجنسين وليس بهم شخص واحد بحريني واحد. فحز في نفسه بإنه ابن البلد ولا يملك ما يملكه هؤلاء الاجانب الذين استقدمتهم الحكومه لحفظ الامن كما تدعي. فهل لا يستطيع شعب البحرين ان يحفظ أمن بلاده بنفسه؟ أليس المواطنون هم الأولي بالعمل في وزارة الداخلية و الدفاع؟ أليس هم الأولي بأن يعيشوا في مدن مثل هذه؟ أليس هم الأولي بأن يتمتعوا بخيرات البلد؟ اسئلة كثيرة و كثيرة أخذت تأخذ طريقها الى ذهن الشاب ولكن بدون إجابة مقنعة لديه فهل تستطيع الحكومة بقيادة خليفة بن سلمان أن تُجيب علي هذه الاسئلة؟

شعب البحرين يرحب باللورد ايفبوري

حظي اللورد ايفبوري بحفاوة بالغة خلال زيارته الاولى للبحرين في مطلع يناير ٢٠٠٣. وكانت الحكومة قد رفضت السماح له بزيارة البلاد في نوفمبر ١٩٩٤ عندما كانت زنزانات التعذيب تحتوي على ٢٢ معتقلا سياسيا فقط، واستمرت في رفضها طوال سنوات المحنة عندما ارتفع عدد السجناء في بعض الاحيان الى اكثر من ثلاثة آلاف سجين. وقد التقى اللورد ايفبوري بعدد من الفعاليات الوطنية وضحايا التعذيب، واستمع الى معاناة شباب البحرين ونسائها على ايدي السفاحين. ورأى بعينيه معاناة المواطنين بسبب الفقر والحرمان وغياب الاهتمام الحكومي بمناطقهم. ولم يصدق ما رآه من تخلف خصوصا على مستوى الطرقات والمرافق العامة في القرى. وخرج مئات المواطنين يرحبون به اينما ذهب، وذلك تقديرا وعرفانا لما قام به من دفاع متواصل عن حقوق الانسان طوال فترة الانتفاضة. وقبل بضع سنوات صدر كتاب يحتوي المراسلات التي جرت بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وحاولت الحكومة استغلال الزيارة لايهام اللورد ايفبوري بوجود اصلاحات حقيقية ،لكنه استمع آراء اخرى تدحض مزاعم الحكومة. وقد سجل اللورد ايفبوري كثيرا من القصص المرعبة التي تعرض لها المواطنون على ايدي المعذبين وبدا في اغلب الاحيان تأثرا من تلك الروايات، ولم تستطع الدعاية الحكومية التأثير على موقفه.

أدبيات المعارضة وأدبيات الحكومة

لعل القارئ لأحداث رأس السنة وما تلتها من زوبعة إعلامية من الإعلام الحكومي يدرك بصورة جلية المفارقة بين ادبيات المعارضة ونقيضتها الحكومة. ولكي تكون الصورة واضحة، يتوجب أن نستدرك سياسات كلا الطرفين في الحقبة السابقة.

أولا وخلال الـ ٢٧ سنة المنصرمة كانت المعارضة واقعة في لظى محكمة أمن الدولة متمثلة في السجون والمنافي، ومن نجى من ذلك لم ينج من السجن الأكبر الا وهو إنعدام الحرية المطلقة في الحياة العامة. فالحكومة دائما هي المتصدرة لأي عدوان على الشعب، والشعب كان ومازال هو الضحية في البداية والنهاية. ففي عام ١٩٩٤ وقبل إبتداء الإنتفاضة المباركة، من الذي تهجم على الجماهير في مسجد مؤمن أثناء إحياء ذكرى تأبين أحد علماء الدين؟ ومن الذي تهجم على من حضر أحد الإحتفالات الدينية في قرية سار في نفس الفترة؟! وما تلا ذلك، من الذي كان يتهجم على الجموع الغفيرة أثناء تأديتها للصلاة؟ ومن الذي إنتهك المساجد والمآتم والحرمات؟! ومن الذي دبر تفجير فندق المريديان اثناء إقامة إحدى المؤتمرات العالمية؟ ومن الذي حبك قصة حزب الله-البحرين؟ ومن الذي قتل وذبح وعذب؟! إن حكاية المعذب عادل فليفل ما هي إلا مثال واحد لما كان ومازال يحصل في البحرين. وفي كل تلك الأثناء كانت المعارضة هي التي تتصرف بصورة حكيمة داعية الشعب الى السلم. أما عن الحكومة فهي دائما تتجه الى حبك القصص والأحداث لكي تثبت للعالم ومناصريها أنها هي البريئة. وما نكتة الـ ٩٩ معارضا من تنظيم القاعدة إلا واحدة من تلك الخدع الساذجة. ناهيك عن نقض العهود والمواثيق التي إشتهرت بها العائلة الخليفية.

ماذا حدث في ليلة رأس السنة؟! من كان يتصور ان حكومة البحرين وما عرفت به من قبضة حديدية على المسالمين (كما حدث في قضية إستشهاد الشاب محمد جمعة) أن تقف متفرجة على ما كان يحدث من إعتداء سافر على البريئين وأن تقف مكتوفة الأيدي بسبب عدم وجود أوامر عليا لمنع ذلك؟ وهل حدث خلال حقبة الإنتفاضة أي إعتداء على خليجي واحد من قبل الشعب؟! ومن هم الذين تورطوا في هذه القضية؟ ما هي أسماؤهم ولماذا يتم التستر عليهم؟ لماذا في هذه الفترة بالذات؟

هناك عدة امور أدت الى تبني الحكومة مثل هذه الأعمال التخريبية؛ أولا تواجد اللورد أيفبري في البحرين والذي عرف بنصرة قضايا المعارضة في المحافل الدولية، ثانيا؛ تزايد الضغط العالمي من قبل المنظمات العالمية لما حدث من إنقلاب على الدستور وزياد شعبية ومصداقية الجمعيات المقاطعة للمشروع الخليفي داخليا وعالميا، وثالثا؛ إزدياد النشاط السياسي السلمي للجمعيات المقاطعة داخل وخارج البحرين

كل ذلك فرض على الحكومة أن تفبرك قصة أو حدثا لكي تتهم المعارضة بالإرهاب والتخريب لإشغال المعارضة بنفي التهمة عنها ولكي تتخلى عن إستخدام وسائل المسيرات كطريقة للضغط على الحاكم والدليل على ذلك ربط المسيرة السلمية التي حدثت في ذكرى يوم الشهيد بما حدث أخيرا. كما أن الحكومة بهذا التصرف تريد أن تثبت للجميع أن أي معارضة للمشروع الخليفي تعني العودة للعنف لجعل هذه المقولة الفارغة من أي مصداقية تشريعا يسري في كل النفوس.■

لقد فشلت الحكومة الخليفية في كل تلك الخدع بسبب ما يحمل الشعب البحريني من حنكة وذكاء وستفشل هذه المؤامرة بإذن الله." ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين".

البيان الختامي المؤتمر العام لضحايا التعذيب

انعقد اليوم الاثنين الموافق ٢\\ في نادي العروبة بالجفير المؤتمر التأسيسي للجنة الوطنية لضحايا التعذيب، حيث تم تسجيل اسماء المشاركين في استمارات خاصة بأهالي الشهداء وممن تعرضوا للتعذيب وبدأ الاجتماع بالقاء بيان اللجنة التحضيرية الذي اشار الى ان المؤتمر قد جاء بمبادرة من مركز البحرين لحقوق الانسان وتم التحضير له بمشاركة عدد من ضحايا التعذيب والناشطين المهتمين بمعالجة اثار انتهاكات حقوق الانسان ثم القى عدد من الرموز الاجتماعية والسياسية الذين تعرضوا للسجن والتعذيب كلمات قصيرة أكدوا فيها على ضرورة وأهمية ان تكون الوحدة الوطنية هي الشعار الاساس الذي نرفعه ونعمل بروح بحيث لاينطلق أي عمل وطني أو أي فعالية الا ويكون معبرا عن تماسكنا ان هذا التجمع وما سيليه من تحرك من أجل المطالبة بالحقوق وما سيحققه من لئم الجراح وتهدئة النفوس جدير أن يلتزم اسلوب الحوار الحضاري والسلمي ثم تم اقرار تشكيل لجنة تمثل الشهداء وضحايا التعذيب وتقود تحركهم القادم كما تم مناقشة واقرار المبادئ والتوصيات التي تحكم عمل هذه اللجنة ثم جرت عملية انتخاب اعضاء اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب. وفاز باغلبية الاصوات كل من: ١- سيد جعفر العلوي ١٤٠ صوت ٢- صديقة الموسوي ١٢٠ صوت ٣- على الجلاوي ١١٤ صوت ٤- المحامي حسن إسماعيل ١١٢ صوت ٥- الشيخ علي سليم ١٠٧ صوت ٦- ليلى دشتي ١٠٥ صوت ٧- د جمعة الجفيري ٩٩ صوت ٨- مجيد ميلاد ٩٩ صوت ٩- عبد الرؤوف الشايب ٩٤ صوت ١٠- ملا عباس الستري ٨٨ صوت ١١- محمد مهدي العكري ٨١ صوت وأما الاعضاء الاحتياط : ١- شيخ حبيب الجمري ٧٧ صوت ٢- عبد الله زيد ٦٠ صوت ٣- نازي كريمي ٤٧ صوتا. وقد تحددت مهام اللجنة المنتخبة بالامور التالية:

١- تعزيز التواصل والترابط فيما بين ضحايا التعذيب انفسهم، وتنظيم وقيادة تحركهم لنيل حقوقهم المشروعة والعودة لهم لاطلاعهم على المستجدات والتشاور معهم في القرارات الهامة.

٢- التعاون الوثيق مع الهيئات التي يشكلها الضحايا الآخرين لانتهاكات حقوق الانسان، مثل الذين تعرضوا للابعاد التعسفي، والحرمان غير القانوني من الجنسية، أو الاضرار المادية والمعنوية الاخرى.

٣- التعاون الوثيق مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية، وخصوصا تلك التي قامت أو يمكن ان تقوم بدور فاعل في تحقيق اهداف هذا التحرك.

٤- التعاون الوثيق مع الجمعيات والهيئات المعنية بمكافحة التعذيب وتعزيز حقوق الانسان في داخل البحرين وخارجها.

٥- الاتصال بالقيادة السياسية ومؤسسات الدولة المختلفة فيما يحقق اهداف التحرك والوصول الى حلول مرضية للمتضررين.

٦- جمع المعلومات المتعلق بالقضايا المختلفة وتنظيمها وتوثيقها.

٧- رفع الدعاوى القانونية المتعلقة بعمل اللجنة وتهيئة المتطلبات الضرورية ومخاطبة الهيئات القانونية والقضائية المحلية والدولية، ، والمتابعة معها بشكل حثيث.

٨- السعي لتوفير الدعم المادي والعلاج النفسي والبدني للضحايا الذين هم في حاجة ماسة لذلك وذلك عبر تشكيل صندوق خيري مختص، واقامة هيئة متخصصة لمعالجة وتاهيل الضحايا واقربائهم.

٩- النشر الاعلامي والتعريف بقضايا المتضررين على الصعيدين المحلي والدولي والتوعية العامة بالحقوق المتصلة بأهداف وغايات اللجنة .

١٠- اعداد لوائح لتنظيم عمل اللجنة الوطنية ومؤتمراتها.

وقد تضمنت المبادئ والتوصيات التالي:

١- يقوم التحرك بشكل عام على اساس ان اصحاب القضايا هم الذين يقودون التحرك، ويمثلون انفسهم لدى الجهات المختلفة.

٢- يقتضي نجاح التحرك ومصداقيته على المدى القريب والبعيد، تحقيق اعلى قدر من التوازن بين التعاون مع الجهات المختلفة من جهة وبين استقلالية قرار اللجنة من جهة اخرى.

٣- تقوم اللجنة بتشكيل هيئة استشارية من الحقوقيين والمختصين وشخصيات الشأن العام، تجتمع بها بشكل منتظم لاستشارتها في سبل التحرك وتحقيق الاهداف كما تسعى اللجنة الى توظيف اقصى ما يمكن من الكفاءات والطاقات واصحاب التخصص، وادماجهم في لجان العمل ومؤسساته، وذلك لرفع مستوى التخطيط والاداء.

٤- ينبغي ابعاد عمل اللجنة ومؤسساتها عن اي اختلافات سياسية او فكرية، وتركيز الاهتمام على الغايات الاساسية التي تم لاجلها القيام بهذا التحرك وتقرر أن تكون فترة عمل اللجنة للدورة الاولى سنة واحدة، على ان يتم عقد موتمرعام بعد ستة اشهر، على ان تدعو اللجنة الوطنية لضحايا عامة الاعضاء الى لقاءات شهرية أو كل ٣ اشهر كحد اقصى لاطلاع الاعضاء على التطورات واشراكهم في التحرك والتشاطات وتبنى المؤتمر كمطالب فورية تقديم العقيد فليفل للمحاكمة والغاء المرسوم بقانون رقم ٥٦ الذي يحمي من مارسوا التعذيب وكفاية نهائية تبنى المؤتمر الحاجة للوصول الى حل وطني يرضي الضحايا ويجبر الاضرار ويغلق هذا الملف بما فيه مصلحة الوطن

عشرون عاما من الصدور المنتظم

بصدور هذا العدد تكون «صوت البحرين» قد أكملت عشرين عاما من الصدور المنتظم، حيث صدر الاول في فبراير ١٩٨٣ عندما دخلت البلاد أبشع فترات محنتها. ومنذ ذلك العام صدرت هذه المطبوعة المتميزة بدون توقف او تأخر، وناقشت اهم القضايا التي تهم المواطنين، وتطرقت كذلك الى القضايا الاقليمية والدولية.

مواطنون محرومون من الجنسية

أصدرت منظمة حق العودة البحرينية خطابا مفتوحا للشيخ حمد حول البحرينيين الذين ما يزالون محرومين من الحصول على جنسيات بلدهم في الوقت الذي تستمر فيه جريمة تغيير التركيبة السكانية بتجنيس الاجانب. وجاء في الخطاب ما يلي:

« سبق ان قررت منظمة حق العودة البحرينية تجميد نشاطها الحقوقي بعد وعود من الحكومة بأن تنهي ملف الممنوعين والمهجرين والمحرومين من الجنسية بشكل نهائي، ولكن بعد رجوع المهجرين والممنوعين من العودة الى أرض الوطن وأعطاء المحرومين من الجنسية حقهم في التجنس بالجنسية البحرينية، تبين لمنظمة حق العودة البحرينية من خلال مصادرها الخاصة ومراسلة بعض الممنوعين، انه مازال هناك مهجرون ومبعدون وممنوعون من العودة الى البحرين وكذلك هناك محرومون من الجنسية وهم: عبدالرضا مصطفى (نيوزيلاندا)، وفي كندا كل من حسين عاشور ومحمد كاووش ونظير محمد، ومن الدنمارك عبدالرضا فتح الله، ومن السويد كل من رسول غلوم عوض ومدينة علي محمد طاهر ومعصومة علي حسن..

واذ نوجه خطابنا الى سمو الملك بأن مازال هناك من ابنائك ممنوعون من الرجوع الى وطنهم واللقاء بأهاليهم وكذلك مازال هناك أبناؤك محرومين من الجنسية رغم أنهاء هذا الملف حسب إدعاءات دائرة الهجرة والجوازات، لذا نطلب من سموكم التدخل الفوري لأنهاء محنة أبنائك الباقين في الشتات والمهجر وهم محدودي العدد بأسرع ما يمكن لكي يكتمل مشروعكم الاصلاحي ويشاركونكم بالفرح في تحديث الشامل لمملكتنا الحبيبة ويجتمعون بأهاليهم بعد فراق تجاوز العشرين سنة على ارض الوطن الطاهر.»

العائلة الحاكمة ترفض دعوى قضائية ضد المعذبين

بعث عدد من المحامين الذين سعوا لرفع دعوى قضائية ضد عدد من مرتكبي جرائم التعذيب رسالة الى موكليهم كالتالي:

السادة الأفاضل / رائد سلمان عبدالله الخواجة، علي سلمان عيسى أحمد، حسين علي محسن التتان، أحمد مهدي سلمان داوود، مجيد ميلاد أحمد الجزيري، سامي عبدالله حسن بوحمد، فخري عبدالله راشد خليل، ميرزا إبراهيم القطري

الموضوع/ شكوى عن جريمة تعذيب

إشارة للموضوع أعلاه، نود احاطتكم بأننا، وبعد تلقينا إفاداتكم الخطية عن تعرضكم للتعذيب النفسي والجسدي أثناء فترة اعتقالكم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي من قبل إدارة مباحث أمن الدولة بوزارة الداخلية، وبعد دراسة تلك الإفادات فقد اعددنا شكوى ضد من نسبتم إليهم وقائع تعذيبكم ممثلين في العقيد عادل جاسم فليفل ومرؤوسيه من رجال مباحث امن الدولة وهم:-

عيسى النعيمي، بدر الفضالة، عدنان الظاعن، احمد هزيم ، أحمد الشروقي، عبدالنبي رمل، محمد عويد، حيدر البلادي، محمد النبعلي، عبدالرحيم البستكي، باقر الوداعي، أحمد ابوزيد، صلاح الياس، عدنان هزيم.

وقد رفعنا الشكوى المذكورة لمكتب السيد المدعي العام بوزارة الداخلية بمملكة البحرين، فكان الجواب الأولي الذي تلقيناه من أحد السادة أعضاء إدارة الادعاء العام، بأن الإدارة لا تتلقى الشكاوى مباشرة وهي ليست جهة تحقيق، وإنما ينبغي أن تقدم أي شكوى إلى الشرطة أو إدارة التحقيقات والمباحث الجنائية والتي بعد أن تنتهي من التحقيق في الشكوى تحيلها لإدارة الادعاء العام لتشكل منها دعوى جنائية تحيلها للمحكمة الجزائية المختصة. وبعد مغادرتنا لمبنى إدارة الادعاء العام تلقينا مكالمة هاتفية من ذات الشخص يطلب لقاءنا مع رتبة أعلى في إدارة الادعاء، فعدنا إليه، ولدى عرض الشكوى عليه وطلب التأشير على صورتها بتسلمها، أفادنا بأن الإدارة أولا لا تؤشر بتسلمها أي شكوى لان القانون لا يلزمها بذلك، وثانيا فانه ليس هناك مجال لقبول هذه الشكوى باعتبار أن المشكو ضدهم قد صدر بإعفائهم من الملاحقة عن الأفعال الشكوى من المرسوم ٢٠٠١/١٠ والذي أكده المرسوم برقم ٢٠٠٢/٥٦ مما يحول دون قبول أي شكوى ضده .وعليه لزم التبليغ بهذه الواقعة. نأمل أن يكون فيما تقدم إيضاحا للموقف في الموضوع الذي أسندتم إلينا القيام به، آملين أن لا تترددوا في إبداء مزيد استيضاح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

المحامي أحمد جاسم عبدالله , الماي عبدالله الشملاي،٤لمحاموي محمد أحمد عبدالله، المحامي عيسى ابراهيم ، المحامي محمد رضا أبو حسين

عمود حول فليفل

محمد كريشان - القدس العربي

كان نكرة اسمه لم يكن يعني شيئا لأحد خارج البحرين، ولكنه الآن أصبح يعني الكثير لمن هم علي شاكلته في الدول العربية وكذلك لكل من كانوا يوما ما ضحية التعذيب أو الممارسات المهينة في أي من المعتقلات العربية وما أكثرها الضابط البحريني عادل فليفل التي تطالب قوي عديدة في المنامة بمحاكمته علي ممارساته لسنوات طويلة . والتي غفرها له ما يعرف بالقانون رقم ٥٦ الذي شمل بالعفو كل الموظفين المدنيين والعسكريين عما قاموا به قبل إقرار ميثاق العمل الوطني الذي أسس عام ٢٠٠١ للمصالحة الوطنية في البحرين واستئناف الحياة البرلمانية والحريات الأساسية . تحول اليوم ليس فقط في البحرين وإنما يفترض في كل البلاد العربية إلي رمز لقضية لا بد من فتحها بكل جرأة وإماطة اللثام عن كل تفاصيلها المخزية سعيا لوضع حد لأكثر القضايا المسكوت عنها في حياتنا السياسية العربية من خلال رفع الصوت عاليا وعاليا جدا للتشهير بها وفضح كل من يرعاها أو يمارسها أو يبررها أو يتستر عليها أو يعفو عنها: التعذيب هذه الممارسة المقيتة مدانة في كل الأعراف السماوية والإنسانية ولمقاومتها عالميا ذكرت المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لا يجوز اخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة كما أدانتها المادة السابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قبل أن يتم في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ سن اتفاقية دولية خاصة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأغلب الدول العربية مصادق عليها جميعا فضلا عما يوجد في قوانين بعضها من نصوص مماثلة لكن شأنها شأن كل النصوص التي لم تجد وما إلي التطبيق سبيلا وإذا كان بعض البحرينيين ممن اكتووا لسنوات بنار هذه الآفة قد وجدوا في فليفل إسما يختزل كل عذابات المعتقلين السياسيين السابقين فقرروا إنشاء اللجنة التحضيرية لضحايا التعذيب ، فإن غيرهم في أكثر من دولة عربية قد لا يكونون في وضع يسمح لهم بصياغة مبادرات مماثلة مع أنه لكل واحدة منها فليفلها الخاص، غير أن ذلك لم يحل رغم كل شيء أن تصدر بعض المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان تقارير مذهلة عن التعذيب في دولها ومنها من خرج بقائمة مفصلة بأسماء الجلادين الذين تورطوا في التعذيب والذين ستأتي ساعة محاسبتهم لا محالة في الدنيا قبل الآخرة كما حانت ساعة فليفل الذي فر بجلده خارج بلده م عاد ظانا أن ما فات قد مات إن المظاهرات التي خرجت في شوارع المنامة للمطالبة بمحاكمة فليفل الذي صال وجال في جهاز أمن الدولة البحريني في الثمانينات والتسعينات، والتي دعت إليها حركات سياسية مختلفة ، تمثل في الحقيقة نموذجا يحتذي به لقدرة النخبة السياسية في البلاد العربية ومختلف الجمعيات الأهلية علي تعبئة جزء هام من الرأي العام للتصدي لمهمة فضح ممارسات التعذيب في المعتقلات والدعوة الصريحة لكل من يقف وراءها وهنا يمكن للصحافة الحرة والقضاء الحر أن يلعبا دورا هاما في مهمتي التعرية والمحاسبة .

إن بعض ما رواه معتقلون سياسيون سابقون من أهوال عاشوها في معتقلات بلادهم بسبب معارضتهم السياسية للأنظمة الحاكمة وأحيانا بسبب وشاية عابرة أو شبهة بلا أساس أهوال تفوق أحيانا في بشاعتها ما تشهده السجون الإسرائيلية ضد أبطال المقاومة الفلسطينية الباسلة وهذا أمر مخز حقا أن له أن يتوقف فورا من ناحية أخري لا بد من تحديد المسؤوليات لمعرفة من يعطي أوامر التعذيب ومن يحمي الجلادين من سيف العدالة فالجرم سياسي وقانوني في نفس الوقت ، ومن يدري فقد تكون

سادة البحر

سيدتي البحرين يا نجمة ... يرفعها البحر بكفين
يعكسها الماء على وجهه ... وهي على هام السماكين
صبيحة الوجه كرأد الضحى ... تبرز في فتنة حسنين
نهارها كليلها ضاحك ... وليلها يغدو بفجرين
أتيت لا أمسك بي ماثل ... ولا غفى طيفك في عيني
ولا دنت رعشة حب الى ... كفّي، ولا كنا نديمين
لكنما أهلوك أهل النهى ... بينك قد صافوا وما بيني
هم قاربوا قلوبنا عنوة ... هم جعلونا خير إلفين
كنا صديقين قبيل اللقا ... والآن أصبحنا حبيبين
أغرقني بحرك في عشقه ... فكيف بي لو صرت بحرين

يا سادة البحر ويا رادة ... لكل مسرى بين نجمين
شدوا الى هام الثريا خطى ... في كل شبر زحف خطوين
وللموا صفوفكم وانفروا ... الى غد يطلع صبحين
وشمروا عن ساعد صادق ... يغسل ما جمّع من رين
وأنت يا سيدة حرة ... كأنها الكحل على العين
كوني كما شاء الهوى قبلة ... أو همسة بين عشيقين
كوني كحد السيف مصقولة ... لا ينبري الا بحدّين
كموجة البحر اذا هاجها ... عصف تلاقيه بعصفين
وان طغى خطب فلا تبرحي ... مقامك السامي الى هين
كوني كقلب واحد نابض ... ما عاش من عاش بقلبين

سيدتي هل لك في تائه ... يسأل من أين الى اين
منذ قرون لم يزل ضائعا ... ما بين شرقين وغربين
ضاقت الارض كأن الاسى ... يطلبه أكثر من دين
لم يصح من جرح به غائر ... إلا ويلقيه لجرحين
بغداده بيروت لكن هما ... ندّان في ثوبي شقيقين
بيروت ما عادت على عهدها ... ما مسحت دمعا بخدّين
ما وضعت رأسي على صدرها ... ولا أراحت سهد جفنين
عشرين عاما لم أزل ساهرا ... أرقب فجرا قاب قوسين
ولم تزل بغداد في وصلها ... ناشزة تبكي بوجهين

الحكومة تهدد بحل مجلس الملك اذا خالف اوامرها

فرضت الحكومة على الاعضاء المنتخبين بمجلس الملك الامتثال لقراراتها وقوانينها قبل ان يبدأوا عملهم، وعدم التحرك خارج الاطار الذي ترسمه لهم، وهددتهم بحل مجلسهم اذا ما حاولوا مخالفتها" وقد أصدر مجلس الشورى الذي وظّفت الحكومة اعضاءه امرا للاعضاء المنتخبين بضرورة انشاء لجنة مشتركة بينهما لتنسيق الامور وتفادي تعطيل القوانين التي تفرضها الحكومة؟ وتجنبا للاصطدام بالحكومة الذي يحتمل ان يؤدي الى حل المجلس، كما ينص دستور الملك" واتضح مرة اخرى سخافة تركيبة ما يسمى السلطة التشريعية وهشاشتها وهامشيتها في المشروع الاستبدادي الذي يقننه دستور الملك" فهل هناك برلمان في العالم يهدد بالحل قبل ان يبدأ جلساته؟ وما معنى مبادرة مجلس الشورى بتوجيه الانذار الى الاعضاء المنتخبين لمنعهم من الشعور بالحرية في طرح مشاريع القرارات والقوانين سوى انه توجيه من رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الذي أمر الامير بحل المجلس واصبح معاديا للديمقراطية والدستور والحريات العامة" ربما يكون هناك من تفاجأ بهذا التطور الخطير الذي تم تمريره بعيدا عن الاضواء ومنع صحافيو البلاط من الاشارة اليه، ولكن سياق التطورات السياسية في البلاد منذ يوم الخميس المشؤوم ١٤ فبراير ٢٠٠٢ توحي بانتهاء مشروع الاصلاح السياسي جملة وتفصيلا، واستمرار الحكم الاستبدادي الذي يتجاوز في خطره ما كان سائدا خلال الحقبة السوداء لانه اصبح الآن مدعوما بدستور الملك" وليس لدى المتحمسين لهذا المشروع القمعي من أدلة لتبرير موقفهم سوى اطلاق سراح السجناء السياسيين، حتى تمادوا في وصف ذلك بدعوى انه تطور لم يحدث مثله في العالم" وتكفي الاشارة الى ان الملك السعودي، فهد بن عبد العزيز، أصدر عفوا شاملا عن المعتقلين السياسيين مرتين خلال الستة عشر عاما الماضية، اولهما في ١٩٨٦، وثانيهما في ١٩٩٣، وفي كلتا الحالتين تم الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين" وحيث لم يواكب ذلك الاجراء اصلاح سياسي حقيقي، فقد امتلأت السجون لاحقا في كل مرة" ولا يستبعد حدوث ذلك في البحرين اذا أصرت المعارضة على رفض مشروع التخريب المفروض على البلاد"

وتتجلى اساليب التشويش في مشاريع العلاقات العامة التي تنتهجها الحكومة" فقد ضاعفت ميزانيتها لدعم الافراد والمؤسسات في الخارج لكي يستمروا في الترويج للمشروع التخريبي ومنحت جوازات السفر البحرينية لعدد منهم بسبب الخدمات التي قدموها لرموز الحقبة السوداء" والا فماذا يعني منح الدكتور عمر الحسن الجنسية البحرينية؟ وهل استوفي شروط الجنسية ام ان منحه الجواز جاء بقرار من السلطات العليا التي لا تؤمن بدستور او قانون؟ وتخطط الحكومة الآن لاحتواء الزيارة التي سيقوم بها اللورد ايفبوري الى البحرين يوم الثلاثاء المقبل، وذلك بمحاولتها المستمرة لتوجيه برنامج زيارته بهدف الحصول على شهادات بحسن السلوك، وهي التي لا تزال ايديها ملطخة بدماء ابناء البحرين" وتسعى لفرض بعض موظفيها الكبار، مثل عبد النبي